الصباح الاقتصادية 12
العدد 2759 - السنة العاشرة
الخميس 8 شعبان 1438 - الموافق 4 مايو 2017
Thursday 4 May 2017 - No.2759 - 10th Year

خلال الحلقة النقاشية الأولى التي نظمتها مجموعة «بادر» للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

الروضان: هناك توافق بين الحكومة والبرلمان على تحسين بيئة الأعمال

قال وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة الكويتي خالد الروضان ان هناك حلولا لمشكلة شح القسائم الصناعية مشيرا الى وجوب توافر 10 معايير محددة لمستحقي هذه القسائم من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

جاء ذلك في كلمة للوزير الروضان خلال الحلقة النقاشية الأولى لمناقشة مشكلات وحلول المبادرين تحت عنوان (لتدور العجلة) التي نظمتها مجموعة (بادر) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة برعاية رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مساء الثلاثاء في مقر مجلس الامة.

وشارك في الحلقة النقاشية كل من وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح ورئيس لجنة تحسين بيئة الأعمال البرلمانية النائب راكان النصف وأعضاء اللجنة النواب يوسف الفضالة وأسامة الشاهين وأحمد الفضل إضافة إلى وكيلة وزارة الدولة لشؤون الشباب الشيخة الزين الصباح.

وأوضح الوزير الروضان ان من بين تلك المعايير أهمية المشروعات وما ستحققه من قيمة مضافة الى جانب دورها وتأثيرها الايجابي على الاقتصاد الوطني.

وتوقع ان يتحسن ترتيب الكويت على مؤشر بيئة الاعمال نتيجة الاجراءات العديدة التي اتخذتها الكويت سواء لجهة اعداد واقرار التشريعات اللازمة او لجهة الخطوات التنفيذية كافتتاح النافذة الواحدة لاصدار تراخيص الشركات مشيرا الى اهمية وحساسية قانون الاعسار الذي يبحث حاليا مع ادارة الفتوى والتشريع وجهات اخرى.

■ **10 معايير لمستحقي القسائم الصناعية من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة**

واكد الروضان اهمية بحث موضوع المبادرين وتشجيعهم مشيرا الى ثلاث اولويات حددها منذ توليه الوزارة وهي تحسين بيئة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وحماية المستهلك حيث تم وضع خطة بالتعاون مع البنك الدولي لتحسين بيئة الاعمال تستمر على مدى 15 شهرا وجار تنفيذها حسب الجدول الزمني.

وأوضح ان هناك توافقا بين الحكومة والبرلمان على تحسين بيئة الاعمال والذي بدا جليا من جهة ان تاسيس الشركات في الكويت بات يستغرق بالمتوسط ثلاثة ايام بدلا من 90 يوما بعد افتتاح النافذة الواحدة اذ لا يحتاج من المبادر سوى زيارتين.

وقال الروضان ان العمل جار حاليا على تعديل قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كي لا يقتصر دوره على التمويل بل حماية اصحاب هذه المشاريع و ايجاد حلقة وصل مع المؤسسات المختلفة.

واوضح ان هناك مساعي للانفتاح على دول الجوار تجاريا للاستفادة من موقع الكويت الجغرافي وتحويلها الى مركز تجاري وتحقيق موارد جديدة للدخل خصوصا وانها تقع بين ثلاث دول كبيرة هي السعودية وايران والعراق.

من جانبها قالت الوزيرة الصبيح ان وزارة الشؤون اتخذت قرارا بجعل 20 في المئة من مناقصات الوزارة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فضلا عن قيام الوزارة بوضع بوابة إلكترونية للتخصصات التي تقوم بها هذه المشاريع ليتسنى للجهات الحكومية التعاقد معها.

واكدت الوزيرة الصبيح تنفيذ هذه الخطوة فعليا حيث تم توقيع عدد من العقود من خلال قانون المناقصات الجديد الذي اتاح اجراء ممارسة اعمال حتى 75 الف دينار.

بدورها قالت الشيخة الزين الصباح ان المبادرين والشباب مطالبون بالبحث والتقصي قبل توجيه الاتهامات بالتقصير للجهات الحكومية وعليهم القيام بالمبادرة قبل الطلب من المسؤولين عن المبادرات مؤكدة ان الجميع في الكويت يعمل لتنمية وتطوير البلاد على مدار الساعة وهناك خطط ومشاريع واستراتيجيات.

واضافت الشيخة الزين ان «المشكلة الاساسية هي غياب التنسيق والمحاسبة والرؤى الموحدة بين الجهات مؤكدة ضرورة تطبيق مبدأ المحاسبة من الاشخاص انفسهم قبل ان «نحاسب المسؤولين في الحكومة».

بدوره قال النائب الفضل ان لجنة تحسين بيئة الأعمال قامت بانجازات عدة خلال فترة وجيزة وأقرت عدة قوانين منها التعديل على قانون الشركات ليتوافق مع المتطلبات الدولية اضافة الى القانون الخاص بزيادة رأسمال محفظة البنك الصناعي مشيرا الى وجود تعاون مع لجنة تحسين بيئة الاعمال الحكومية.

واضاف الفضل ان هناك مشكلة توظيف مقبلة ويجب العمل على جعل القطاع الخاص الكويتي هو القطاع الذي يتوجه اليه المواطنون من خلال العمل على ايجاد محفزات للتوظيف في هذا القطاع.

من جهته قال النائب يوسف الفضالة ان هذه الجلسات النقاشية تؤسس لسلوك مجتمعي جديد لم يكن موجودا في المجالس السابقة ويتمثل في التواصل المباشر بين النواب والحكومة من جهة والجمهور من جهة اخرى لمتابعة مختلف القضايا.

بدوره أكد النائب أسامة الشاهين أن العوائق امام المبادرين هي تنفيذية بالدرجة الاولى والحكومة هي المسؤولة عن ذلك اذ انه من حيث التشريعات فالكويت متقدمة جدا في مجال المبادرين على مستوى المنطقة.

واضاف ان مشكلة المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي جزء من المشاكل في المجال «الاقتصادي الواسع» حيث لن يستطيع هذا القطاع ان ينجز شيئا في حال كانت المنظومة الاقتصادية كلها في «حالة معاناة والتي تطال ايضا القطاع الصحي والتعليمي» وغيرها الامر الذي يعني ان «المشكلة في الادارة».

واوضح الشاهين ان مشكلة الادارة «واضحة» في ظل ما وصفه «بالتناقض الحكومي» في السياسات والقرارات والتوجهات التنفيذية.

في المقابل اشاد النائب عبدالوهاب البابطين بالجهود المبذولة من الوزراء ولجنة تحسين بيئة الأعمال مشددا على ضرورة وجود نظام عمل جديد لخلق واقع جديد مستبعدا ان تكون «المشكلة في حكومة لا تريد الإنجاز أو نواب لا يقومون بدورهم».

وطرح الحضور والمبادرون عند فتح باب النقاش مشاكلهم وهمومهم امام الوزراء المعنيين في حين تجاوب هؤلاء الوزراء كل حسب اختصاصه ومجال صلاحياته.

خالد الروضان

■ **الصبيح: «الشؤون» قررت جعل 20 في المئة من مناقصات الوزارة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة**

■ **الزين: المبادرون والشباب مطالبون بالبحث والتقصي قبل توجيه الاتهامات بالتقصير للجهات الحكومية**

■ **العمل جارٍ حالياً على تعديل قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**

على هامش الحفل السنوي لجائزة التميز في مجال الصحة والسلامة والبيئة

خشاوي: «البترول الوطنية» نفذت 1850عملية تدقيق داخلية على الأمور المتعلقة بالسلامة

■ **الحباب: تم تخصيص ميزانية ضخمة لتنفيذ خطط مشاريع مباشرة وغير مباشرة لترسيخ أطر الصحة والسلامة والبيئة**

قال مدير دائرة الصحة والسلامة والبيئة في شركة البترول الوطنية المهندس علي خشاوي ان الشركة نفذت ١٨٥٠عملية تدقيق داخليه على الامور المتعلقه بالسلامة، مشيرا الى انه تم تدريب ٤٥٧٩١ الف موظف وعامل من عمال الشركة والمقاولون المنفذين لمشاريع داخل الشركة.

واضاف خشاوي في تصريحات صحفية على هامش الحفل السنوي لجائزة التميز في مجال الصحة والسلامة والبيئة للشركات الخاصة في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي والذي اقيم مساء اول من امس ان تدريب العاملين في الشركة والمقاولين على الصحة والسلامة والبيئة تم من خلال ٢٧٢٢ دروة تدريبية ، بالاضافة الى عمل ٢٠ حملة توعويه خاصة بامور الصحة والسلامة والبيئة.

واوضح خشاوي ان النسخة التاسعة من جائزة التميز للصحة والسلامة قدم خلالها 83 شركة تعكس تنافسية الشركات للمشاركة في الجائزة عام تلو الاخر ، لافتا الى ان تزايد دخول الشركات في الجائزة يؤكد رغبة دول الخليج في المساهمة في فعليات وانشطة الجائزة ، مضيفا ان مقر الجمعية بالكويت عزز من ثقة بقية دول المنطقة في مشاركاتها بالجائزة وهو ما يرفع من صورة الكويت بين دول الخليج لترسيخها مبدا تطبيق الامن والسلامة في القطاع النفطي.

جانب من الحفل

ولفت خشاوي الى ان الجائزة تبنى على جهود فردية مما يدفع شركات القطاع النفطي لدعم الجائزة والمساهمة في رفع دور الجمعية لابراز جهودها ، مبينا ان شركة البترول الوطنية تولي اهتماما كبيرا في معظم مراحل نظم الامن والسلامة كما و ان معظم شركات القطاع النفطي تدخل لتنفيذ مشاريعها في اطار منظومة البوابات الاجرائية التي ينطوي تحتها مجموعة من المراحل يخصص لكل منها متطلبات وكلفة تتعلق بنظام الصحة والسلامة والبيئة . وحول كلفة الاستثمار في نظم الامن والصحة والسلامة المخصصة من البترول الوطنية اكد خشاوي ان رصد الكلفة يعتبر امرا ليس بالسهل نظرا لاختلاف المشروعات والبرامج ومواصفات كل مشروع دون الاخر .

وقال رئيس فريق ادارة الازمات بمؤسسة البترول الكويتية ناصر الحباب ان مؤسسة البترول الكويتية تحرص على المضي قدما في تفعيل ضوابط ومعايير الامن والسلامة البيئية، مشيرا الى انة تم تخصيص ميزانية ضخمة لتنفيذ خطط مشاريع مباشرة وغير مباشرة لترسيخ اطر الصحة والسلامة والبيئة .

وحول حجم الميزانية المخصصة للصحة والسلامة والبيئة اكد الحباب ان المؤسسة ينضوى تحت مظلتها 8 شركات مختلفة النشاط كل منها تخصص له ميزانية وفق عمليات التشغيل وحجم المشاريع التي تنفذها مؤكدا في الوقت ذاتة ان استراتيجية المؤسسة في هذا المجال تواكب التطورات العالمية فيما يخص تطورات قطاع الصحة والسلامة حيث يتم توظيفها بما يتلائم مع القطاع النفطي .

واشار الحباب الى ان مؤسسة البترول وشركاتها التابعة تمكنت في الاونة الاخيرة من تجاوز كافة التحديات على صعيد الحوادث الجسيمة وذلك وفقا لتركيزها على الانظمة الادارية والضوابط والمعايير المتعارف عليها في نظام الصحة والسلامة والبيئة ، موضحا ان جائزة الجمعية الامريكية للصحة والسلامة تعكس الحالة التنافسية بين دول الخليج بما يحقق الشروط والمعايير البيئية المقررة .

واضاف الحباب ان القطاع النفطي الكويتي يول اهتماما بالغا وحرصا متناميا لاعتماد كافة التدابير الحديثة لضمان فاعلية برامج الصحة والسلامة والبيئة وذلك لبناء وتاهيل جيل تلو الاخر يعمل على للحفاظ على الثروة الوطنية والصناعة النفطية للكويت .

ومن جانبة قال رئيس فريق دائرة الامن والسلامة في شركة نفط الكويت فهد فواز الضامن الاعلان عن جائزة الجمعية الامريكية للصحة والسلامة والبيئة يتوج الجهود الكبيرة المبذولة من القياديين في القطاع النفطي نحو تطوير برامج الامن والسلامة ،مبينا ان هذة الجهود ترتهدف الى تحفيز كافة الشركات العاملة في القطاع والمقاولين لاتباع نظم الامن والسلامة مشيرا الى ان هذة الجهود تعكس نجاح القائمين على الجائزة ولا سيما حماية جميع الافراد وطواقم العمل وكذلك المعدات والحفاظ على البيئة في نفس التوقيت.

واضاف ان ارتفاع حجم المشاريع في القطاع النفطي تتطلب مزيدا من الاهتمام بنظم الامن والسلامة لمواكبة التطلعات والطموحات في انجاز المشاريع وتحفيز الشركات على اتباع كافة الاساليب الحديث في الامن والسلامة والبيئة داعيا الجميع الى تضافر الجهود والتعاون للمحافظة على البيئة والعاملين في قطاع النفط .

وبدورة قال رئيس الجمعية المهندس فاضل العلي ان حفل توزيع الجائزة للعام الحالي يختلف كليا عن السنوات الماضية حيث ضم الشركات الصناعية والنفطية في كافة دول الخليج، مؤكدا أن الشركات المشاركة في المسابقة تحرص على عرض اهتمامها وتطبيقها لكافة معايير الصحة والسلامة والبيئة في تنفيذ مشاريعها لكافة الجهات الرسمية العاملة في المنطقة .

واشار العلي الى ان الجائزة تؤكد على اهمية الصحة والسلامة والبيئة من أجل تنمية الموارد البشرية لكون العنصر البشري هو اهم الموارد التي تعتمد عليها اية مؤسسة إنتاجية ،مؤكدا على ان الشركات الصناعية والنفطية تسعى جاهدة لرصد الموازنات السنوية من أجل التدريب الجيد وإطلاع القوى العاملة على احدث البرامج المتعلقة بصحة الإنسان والسلامة المهنية للنهوض بالمستوى الصحي والمهني للقوى العاملة وبالتالي تحسين الإنتاجية.

واكد العلي ان اهتمام الشركات النفطة والصناعية للمسابقة ياتي انطلاقا من حرص الشركات على تنفيذ اليات الصحة والسلامة والبيئة لاسيما وان المنظم للجائزة الجمعية الامريكية وهي الجهه الاكثر شهرة وتخصص في ذلك المجال ما يدعم عملها وتاريخها وسجلاتها المتعلقة بالصحة والسلامة.

ولفت الى انه من اهم هذه الضوابط والمعايير للجائزة نظم الادارة والقيادة والتدريب وتطوير المهارات والتكامل في الاداء مع الحفاظ على امن وسلامة العنصر البشري بالاضافة الى نظم إدارة المخاطر وتقييمها ونظم إدارة الأزمات ونظام قياس الأداء والتطوير المستمر ونظام إدارة الصحة السلامه والبيئة.

■ **العلي: الشركات الصناعية والنفطية تسعى جاهدة لرصد الموازنات السنوية من أجل التدريب الجيد**

البورصة تغلق على ارتفاع مؤشراتها الرئيسية الثلاثة

بورصة الكويت

اغلقت بورصة الكويت تداولاتها امس الأربعاء على ارتفاع مؤشراتها الرئيسية الثلاثة بواقع 39ر33 نقطة للسعري ليبلغ مستوى 6798 نقطة و 0ر7 نقطة للوزني و2ر54 نقطة ل(كويت 15).

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حتى ساعة الإغلاق نحو 12ر6 مليون دينار كويتي (نحو 2ر41 مليون دولار امريكي) في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة نحو 103ر8 مليون سهم تمت عبر 3225 صفقة.

وكانت اسهم شركات (الإنماء) و(ايفا) و(بيان) و(زين) و(ميادين) الأكثر تداولا في حين كانت اسهم شركات (أولى تكافل) و(المواساة) و(النحيل) و(يوباك) و(سنام) الأكثر ارتفاعا.

5.07 ملايين دينار ... صافي أرباح «مشاريع الكويت» خلال الربع الأول

اعلنت شركة مشاريع الكويت (القابضة) عن تحقيق صافي ربح بقيمة 5.07 مليون دينار كويتي (16.6 مليون دولار امريكي) أو 1.11 فلس (0.4 سنت أمريكي) للسهم الواحد خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2017 بالمقارنة مع ربح بقيمة 13.5 مليون دينار كويتي (44.3 مليون دولار أمريكي) أو 7.45 فلس للسهم (2.4 سنت أمريكي) الذي حققته خلال الفترة المقابلة من العام الماضي.

ولم يطرأ تغيير على مجموع الأصول في الربع الأول من 2017 ليستقر عند مستوى 10 مليار دينار كويتي (33 مليار دولار أمريكي) كما في نهاية عام 2016.

وفي معرض تعليقه على هذه النتائج قال الرئيس التنفيذي لقطاع البنوك في شركة مشاريع الكويت مسعود حيات إن أداء الشركة خلال الربع الأول من العام يعتبر جيدا على خلفية مجموعة من العوامل والظروف الخارجية.

واضاف حيات «توقعنا في منتدى الشفافية في شهر مارس الماضي أن يكون عام 2017 صعبا وملبئا بالتحديات بسبب مجموعة من العوامل الخارجية مثل التباطؤ الاقتصادي العالمي، والتوترات الجيوسياسية في المنطقة وتقلبات العملة. لقد تمكنت شركاتنا الرئيسية من مواجهة هذه التحديات بفضل الجهود التي بذلناها خلال السنوات الماضية في مجال تعزيز انسيابية العمليات والاعتماد على إدارة حكيمة للمخاطر. سوف تستمر الشركة في تعزيز وبناء قدراتها الداخلية في الوقت الذي نبقى فيه على ثقة من أن شركاتنا الرئيسية ستستمر في بناء قوتها على الرغم من هذه الظروف».